



جامعة ميدأوشن
كلية العلوم الإنسانية
تخصص: التقنية المالية

عرض البحث / المبدئي

أثر الشمول المالي على الحد من الفقر وعدم المساواة في الدول
النامية

Financial Inclusion and Its Impact on Poverty Reduction and Inequality in Developing Countries

إعداد الطالب: خالد مزاع الحربي

إشراف:

العام الدراسي: 2025 / 2026م

فهرس المحتويات

- 3 أولاً: المقدمة
- 4 ثانياً: مشكلة الدراسة
- 5 ثالثاً: أهمية الدراسة
- 6 رابعاً: أهداف الدراسة
- 7 خامساً: تساؤلات الدراسة
- 8 سادساً: فروض الدراسة
- 10 سابعاً: الدراسات السابقة والفجوة البحثية
- 13 ثامناً: المنطلقات النظرية
- 15 تاسعاً: المنهجية وطرق البحث

- عاشراً: مجتمع وعينة الدراسة 17
 حادي عشر: أدوات الدراسة وأساليب التحليل 18
 ثاني عشر: حدود الدراسة 20
 ثالث عشر: الإطار الزمني للبحث 21
 المراجع 22

أولاً: المقدمة

يُعدّ الشمول المالي من أبرز الركائز الاستراتيجية التي تستند إليها الدول النامية في مساعيها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة. ويُقصد بالشمول المالي إتاحة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية — كالحسابات المصرفية، والادخار، والائتمان، والتأمين، وخدمات الدفع الإلكتروني — لجميع شرائح المجتمع، بما فيها الفئات المهمشة والمناطق النائية التي طالما ظلت خارج نطاق المنظومة المالية الرسمية.

تُشير تقارير البنك الدولي إلى أن نحو 1.4 مليار شخص حول العالم لا يزالون محرومين من أي شكل من أشكال الخدمات المالية الرسمية، وأن الغالبية العظمى منهم تتركز في الدول النامية بأفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية. ويُشكل هذا الاستبعاد المالي عقبةً جوهريةً أمام جهود الحد من الفقر وتحقيق المساواة الاقتصادية، إذ يحرم الأسر الفقيرة من أدوات إدارة المخاطر وتراكم الثروة وتمويل التعليم والصحة.

وقد تصاعد الاهتمام الأكاديمي والسياساتي بمفهوم الشمول المالي تصاعداً ملحوظاً في أعقاب انتشار التقنيات المالية الحديثة (FinTech)، ولا سيما الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، ومنصات الدفع الرقمي، وتقنية البلوكشين، التي أسهمت إسهاماً فاعلاً في خفض تكاليف المعاملات وتوسيع رقعة الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق التي تفتقر إلى بنية تحتية مصرفية تقليدية.

تنطلق هذه الدراسة من الإشكالية المحورية المتعلقة بمدى قدرة الشمول المالي على تقليص معدلات الفقر وتضييق فجوات التفاوت في الدخل ضمن الدول النامية، مع الأخذ بعين الاعتبار دور البنية التحتية الرقمية ومستويات التعليم المالي في تعزيز فاعلية هذه العلاقة أو إضعافها. وتستهدف الدراسة تزويد صانعي القرار بأدلة تجريبية قوية تُسهم في تصميم سياسات الشمول المالي على نحو أكثر استهدافاً وفاعلية.

ثانياً: مشكلة الدراسة

على الرغم من الجهود الدولية المتصاعدة لتعزيز الشمول المالي في الدول النامية، تتسع الفجوة بين الأهداف المرسومة والواقع الميداني؛ إذ يظل ملايين الأفراد خارج منظومة الخدمات المالية الرسمية، وتتباين تداعيات هذا الاستبعاد على معدلات الفقر ومؤشرات التفاوت الاجتماعي تبايناً واسعاً بين الدول والمناطق.

وتتجلى مشكلة الدراسة في التساؤل الجوهرى الآتى:

إلى أي مدى يُسهم الشمول المالي في تخفيض مستويات الفقر وتضييق فجوة عدم المساواة في الدول النامية؟ وما المحددات الهيكلية والتقنية التي تُعزز هذا الأثر أو تُعيقه؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي جملةً من الإشكاليات الفرعية:

- هل يرتبط انتشار الحسابات المصرفية واستخدام خدمات الدفع الرقمي ارتباطاً سببياً بانخفاض مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)؟
- هل يختلف أثر الشمول المالي على معامل جيني باختلاف المنطقة الجغرافية ومستوى الدخل القومي للدولة؟
- ما الدور الذي تؤديه التقنية المالية (FinTech) في تعزيز مسارات الشمول المالي وأثره على الفقر وعدم المساواة؟
- هل يُعَدّل مستوى التعليم المالي والبنية التحتية الرقمية العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات التنمية البشرية؟
- ما الآليات التي من خلالها يُترجم الوصول إلى الخدمات المالية إلى تحسينات ملموسة في مستويات معيشة الفقراء؟

وتستدل الدراسة على وجود هذه المشكلة من خلال عدة مؤشرات واقعية، أبرزها: ارتفاع معدلات الفقر المدقع في دول نامية رغم تبنيها لبرامج الشمول المالي، وغياب دراسات قياسية شاملة تُحلل هذه العلاقة مقارنةً عبر مناطق جغرافية متعددة، فضلاً عن التباين الملحوظ في نتائج الدراسات السابقة مما يستوجب مزيداً من التحصيل المنهجي.

ثالثاً: أهمية الدراسة

(أ) الأهمية العلمية والمعرفية

- إثراء الأدبيات الاقتصادية والمالية بتحليل قياشي متعدد الأبعاد يربط الشمول المالي بمؤشرات الفقر وعدم المساواة في الدول النامية، باستخدام بيانات لوحية حديثة تمتد على عقد كامل (2013-2023).
- سد فجوة بحثية واضحة في الأدبيات العربية والدولية التي نادراً ما جمعت بين تأثيرات التقنية المالية والشمول المالي في إطار تحليلي موحد.
- اختبار نظريات الوساطة المالية ونظرية التمكين الاقتصادي في سياق الدول النامية من منظور التقنية المالية الحديثة.
- تطوير مؤشر مركب للشمول المالي يجمع بين أبعاد الوصول والاستخدام والجودة والتقنية، مما يُثري منهجيات قياس الشمول المالي.

(ب) الأهمية التطبيقية والسياساتية

- تزويد البنوك المركزية وصانعي السياسات النقدية في الدول النامية بأدلة تجريبية موثوقة لتصميم برامج الشمول المالي المستهدفة.
- مساعدة المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تقييم أثر استثماراتها في قطاع التقنية المالية على مؤشرات التنمية البشرية.
- تقديم توصيات عملية لشركات التقنية المالية (FinTech) في الدول النامية لتوجيه خدماتها نحو الشرائح الأكثر هشاشة.

- دعم مستهدفات التنمية المستدامة (SDG 1): القضاء على الفقر، SDG 10: الحد من عدم المساواة) بأدلة تجريبية قابلة للتطبيق السياساتي.

ج) أهمية التوقيت

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي أحدثتها التقنية المالية في قطاع الخدمات المالية عالمياً، ولا سيما بعد جائحة كوفيد-19 التي كشفت عن هشاشة المنظومة المالية التقليدية في خدمة الفئات المستضعفة، وأسّرت من وتيرة التحول نحو الخدمات المالية الرقمية.

رابعاً: أهداف الدراسة

الهدف العام

قياس وتحليل الأثر الكمي للشمول المالي على مستويات الفقر وعدم المساواة في عينة من الدول النامية خلال الفترة 2013-2023، وتحديد المحددات الهيكلية والتقنية المؤثرة في هذه العلاقة، بما يسهم في بناء إطار سياساتي مقترح لتعزيز فاعلية الشمول المالي.

الأهداف الخاصة

1. بناء مؤشر مركب للشمول المالي يستوعب أبعاد الوصول والاستخدام والجودة والتقنية المالية، مع اختبار صدقه وثباته عبر منهجية تحليل المكونات الرئيسية (PCA).
2. قياس درجة الشمول المالي في 45 دولة نامية وتصنيفها وفق المؤشر المركب المقترح ومقارنتها عبر المناطق الجغرافية الأربع.
3. تحليل الأثر السببي للشمول المالي على مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) باستخدام نماذج البيانات اللوحية الديناميكية (GMM).
4. فحص أثر الشمول المالي على معامل جيني لقياس التفاوت في الدخل مع التحكم في المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية الضابطة.
5. اختبار دور التقنية المالية والبنية التحتية الرقمية كمتغيرات وسيطة ومُعدّلة في العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات الفقر.
6. إجراء تحليل مقارنة بين مناطق أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
7. تقديم إطار سياساتي مقترح بتوصيات عملية موجهة لصانعي القرار وشركات التقنية المالية في الدول النامية.

خامساً: تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الرئيسية والفرعية الآتية:

أولاً: التساؤلات المتعلقة بقياس الشمول المالي

8. ما مستوى الشمول المالي في الدول النامية محل الدراسة وفق المؤشر المركب المقترح؟ وما الفجوات الجغرافية والهيكلية بين المناطق؟

9. ما أبرز محددات الشمول المالي في الدول النامية — اقتصادية كانت أم مؤسسية أم تقنية؟

ثانياً: التساؤلات المتعلقة بالفقر

10. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) في الدول النامية؟

11. هل يتباين هذا الأثر بحسب المنطقة الجغرافية ومستوى الدخل القومي للدولة؟

12. ما آليات انتقال أثر الشمول المالي إلى تحسين مستويات المعيشة للأسر الفقيرة؟

ثالثاً: التساؤلات المتعلقة بعدم المساواة

13. ما طبيعة العلاقة بين مؤشر الشمول المالي المركب ومعامل جيني خلال الفترة 2013–2023؟

14. هل تُسهم خدمات التقنية المالية (المدفوعات الرقمية، التمويل الأصغر الرقمي) في تضيق فجوة التفاوت بشكل أكبر مقارنةً بالقنوات التقليدية؟

رابعاً: التساؤلات المتعلقة بالمتغيرات الوسيطة

15. هل يُعزز ارتفاع مستوى التعليم المالي والانتشار الرقمي الأثر الإيجابي للشمول المالي في تخفيض الفقر؟

16. ما دور جودة الحوكمة والبيئة التنظيمية في تحديد مدى فاعلية الشمول المالي؟

سادساً: فروض الدراسة

تنطلق الدراسة من منظومة فروض قابلة للاختبار الإحصائي، تُبنى على أساس مراجعة الأدبيات النظرية والتجريبية ذات الصلة:

الفرضية الرئيسية الأولى: الشمول المالي والفقر

H_0 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على مستوى الفقر في الدول النامية.

H_1 : يوجد أثر سلبى ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في الدول النامية، بمعنى أن ارتفاع الشمول المالي يرتبط بانخفاض الفقر.

الفرضية الرئيسية الثانية: الشمول المالي وعدم المساواة

H_0 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على معامل جيني في الدول النامية.

H_1 : يوجد أثر سلبى ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على معامل جيني، بمعنى أن الشمول المالي يُسهم في تضيق فجوة التفاوت في الدخل.

الفرضيات الفرعية

- H_{1a} : يُعزز ارتفاع مستوى التعليم المالي الأثر الإيجابي للشمول المالي في تخفيض مؤشر الفقر متعدد الأبعاد.
- H_{1b} : تُعزز البنية التحتية الرقمية المتطورة الأثر الإيجابي للشمول المالي في الحد من الفقر.

- **H_{2a}**: يختلف أثر الشمول المالي على معامل جيني اختلافاً جوهرياً بحسب المنطقة الجغرافية.
- **H_{2b}**: تُسهم خدمات التقنية المالية في تضيق فجوة التفاوت في الدخل بصورة أكبر مقارنةً بالخدمات المالية التقليدية.
- **H₃**: تُوجد جودة الحوكمة والبيئة التنظيمية أثراً معديلاً في العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات الفقر وعدم المساواة.

وفيما يلي جدول موجز يوضح هيكل الفرضيات ومؤشرات القياس المقترحة:

المتغير التابع	المتغير المستقل	الفرضية
مؤشر الفقر (MPI)	مؤشر الشمول المالي المركب (IFI)	H ₁
معامل جيني	مؤشر الشمول المالي المركب (IFI)	H ₂
مؤشر الفقر (MPI)	التعليم المالي $\times$ IFI	H _{1a}
مؤشر الفقر (MPI)	البنية الرقمية $\times$ IFI	H _{1b}
MPI + معامل جيني	الحوكمة $\times$ IFI	H ₃

سابعاً: الدراسات السابقة والفجوة البحثية

أولاً: الدراسات التي تناولت الشمول المالي والفقر

أجرى Demirgüç-Kunt وآخرون (2022) دراسةً بالاستناد إلى بيانات قاعدة Global Findex الشاملة لأكثر من 140 دولة، خلصت إلى أن ارتفاع نسبة الحسابات المصرفية بمقدار 10 نقاط مئوية يرتبط بانخفاض معدل الفقر المدقع بما يتراوح بين 0.9 و1.3 نقطة مئوية. غير أن الدراسة اعتمدت على بيانات مقطعية تفتقر إلى تحليل السببية، وهو ما تُعالجه الدراسة الحالية عبر نماذج GMM وأسلوب المتغيرات الأدائية.

وفي السياق الأفريقي، بحث Asongu وNwachukwu (2020) في 48 دولةً أفريقيةً باستخدام بيانات لوحية ونماذج GMM، وخلصا إلى أن الأثر الإيجابي للشمول المالي على الفقر يتوقف على مستوى التعليم ومؤشرات الحوكمة، مُبرِّزين أهمية المتغيرات المُعدِّلة التي ستستوعبها الدراسة الحالية في نموذجها القياسي.

أما Emara وSaid (2021) فقد درسا تأثير الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتوصلا إلى أن التوسع في الخدمات المصرفية الرقمية يُسهم في تخفيض معدل الفقر بصورة أكثر فاعليةً مقارنةً بالقنوات التقليدية، مشيرين إلى دور التقنية المالية كمضاعفٍ لأثر الشمول المالي.

وعلى مستوى الاقتصادات الصاعدة، تناول Zins وWeill (2016) محددات الشمول المالي في أفريقيا بالاستناد إلى بيانات FinScope، ووجدوا أن الجنس والتعليم والدخل تُحدد جوهرياً إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، مما يُشير إلى أبعاد هيكلية في ظاهرة الاستبعاد المالي.

ثانياً: الدراسات التي تناولت الشمول المالي وعدم المساواة

فحص Park و(2021) Mahul في دراسة مقارنة تناولت 55 دولةً ناميةً أثر التوسع في خدمات التأمين الأصغر على تضيق فجوة الدخل، وتوصلاً إلى أن هذه الخدمات تُقلص معامل جيني بنحو 0.8 نقطة في المتوسط، إلا أن آثارها تبقى محدودةً في غياب بيئة تنظيمية داعمة وداعية للابتكار.

وأكد Neaime و(2018) Gaysset في دراستهما التي غطت 8 دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن الشمول المالي يُقلص التفاوت في الدخل فحسب في الدول التي تمتلك مؤسسات مالية متطورة وبنية رقابية سليمة، مُبرزين الدور الوسيط لجودة الحوكمة المالية.

وقد تناول القحطاني (2021) الشمول المالي وأثره على عدم المساواة في دول مجلس التعاون الخليجي، مُستنتجاً أن التوسع في الخدمات المصرفية الرقمية يُسهم في تقليص فجوة الدخل، وإن كانت الدراسة اقتصرت على بيانات كمية دون استيعاب التباين الهيكلي والمؤسسي بين الدول.

ثالثاً: الدراسات التي تناولت التقنية المالية والشمول

رصد Gomber وآخرون (2018) التحول الذي أحدثته FinTech في بنية الخدمات المالية عالمياً، مُؤكدين أن الخدمات المالية الرقمية تتيح الوصول للفئات المستبعدة بتكلفة هامشية متدنية، وأن هذا التوسع الكمي في الوصول لم يرافقه دائماً تحسُّ نوعي في رفاه المستفيدين الأشد فقراً.

وفي السياق الأفريقي، تناول Suri و(2016) Jack تجربة M-Pesa في كينيا التي أثبتت أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول أسهمت في رفع مستوى الاستهلاك لدى الأسر الفقيرة بنحو 2%، وانتشلت نحو 2% من سكان كينيا من الفقر المدقع، مُقدِّمةً دليلاً تجريبياً صارماً على قدرة التقنية المالية في تحقيق الشمول الفعلي.

رابعاً: الفجوة البحثية

تكشف مراجعة الأدبيات السابقة عن أربع فجوات بحثية جوهرية تسعى هذه الدراسة إلى سدها:

- **الفجوة المنهجية:** تفتقر معظم الدراسات السابقة إلى تحليل سببي صارم يُميز بين الارتباط والسببية في العلاقة بين الشمول المالي والفقر؛ إذ يغلب عليها الاعتماد على البيانات المقطعية دون معالجة مشكلة التحيز بسبب المتغيرات المحذوفة أو المتغيرات الداخلية.
- **الفجوة الموضوعية:** ندرة الدراسات التي تُدمج في إطار تحليلي واحد أثرى الشمول المالي على الفقر وعدم المساواة معاً، مع التفريق بين قنوات الأثر التقليدية والرقمية.
- **الفجوة الجغرافية:** غياب تحليل مقارن منهجي يُغطي مناطق جغرافية متعددة في الدول النامية بعينة واسعة وبيانات لوحية ممتدة.
- **فجوة المتغيرات الوسيطة:** إهمال الدور الوسيط والمُعَدِّل للتقنية المالية والتعليم المالي والحوكمة في تحديد حجم واتجاه أثر الشمول المالي.

ثامناً: المنطلقات النظرية للدراسة

تستند الدراسة إلى منظومة متكاملة من الأطر النظرية المترابطة التي تُفسر آليات ارتباط الشمول المالي بمؤشرات الفقر وعدم المساواة:

1. نظرية الوساطة المالية (Financial Intermediation Theory)

طور كلٌّ من Diamond (1984) و Dybvig (1983) هذه النظرية التي تُفسر كيف تُخفض المؤسسات المالية تكاليف المعاملات وتُعالج مشكلات عدم تماثل المعلومات بين المقترضين والمدخرين. وفي سياق الشمول المالي، تُعدّ المؤسسات المالية وسيطاً يُتيح لمحدودي الدخل الوصول إلى رأس المال الإنتاجي، مما يُحفز الاستثمار الصغير ويُحسن مستويات الدخل على المدى البعيد.

2. نظرية التمكين الاقتصادي (Economic Empowerment Theory)

تؤكد هذه النظرية أن الوصول إلى الخدمات المالية يُعزز قدرة الأفراد محدودي الدخل على اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة وفاعلة، من خلال توفير آليات الادخار وإدارة المخاطر والحصول على الائتمان؛ مما يُحقق التحرر التدريجي من دائرة الفقر، ويُتيح الاستثمار في رأس المال البشري كالتعليم والصحة.

3. نموذج النمو الشامل (Inclusive Growth Model)

يُقدم هذا النموذج إطاراً نظرياً لفهم كيفية توزيع ثمار النمو الاقتصادي على مختلف شرائح المجتمع. ويؤكد أن النمو الاقتصادي لا يُترجم تلقائياً إلى تخفيض للفقر وعدم المساواة، إلا إذا اقترن بسياسات الشمول المالي التي تُمكن الفئات المهمشة من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية المنتجة والاستفادة من ثمارها.

4. نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory)

تُبرز هذه النظرية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية تجاه الفئات المستبعدة، وتُرسخ فكرة أن الشمول المالي ليس مجرد هدف إنساني، بل هو أيضاً استراتيجية عمل مستدامة تُوسّع قاعدة العملاء وتُحقق قيمة اقتصادية للمؤسسة وللمجتمع في آنٍ واحد.

5. نظرية الابتكار التخريبي (Disruptive Innovation Theory)

أرسى Christensen (1997) هذه النظرية التي تُفسر كيف تُخترق الأسواق من قِبَل منتجات وخدمات جديدة أبسط وأرخص وأكثر وصولاً. وتجد هذه النظرية تطبيقها الواضح في تجربة التقنية المالية (FinTech) التي أعادت تشكيل مشهد الخدمات المالية وأتاحت الوصول لملايين المستبَعدين بتكلفة هامشية متدنية، مُحدثَةً تحولاً جذرياً في بنية الشمول المالي.

النموذج النظري المقترح للدراسة

يستند النموذج القياشي للدراسة إلى هذه الأطر النظرية مجتمعةً لمياعة علاقة سببية من ثلاثة مستويات: (أ) أثر مباشر للشمول المالي على الفقر وعدم المساواة، (ب) أثر غير مباشر يتوسطه التمكين الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري، (ج) أثر مُعدّل بفعل جودة الحوكمة والبنية الرقمية.

تاسعاً: المنهجية وطرق البحث

تعتمد الدراسة المنهج الكمي القياشي الاستنباطي بالاستناد إلى بيانات لوحية (Panel Data) ممتدة على الفترة 2013-2023 لعينة مؤلفة من 45 دولةً ناميةً. وقد جرى اختيار هذا المنهج لقدرته على الإمساك بالتباين عبر الدول والتباين عبر الزمن في آنٍ واحد، فضلاً عن إمكانية التحكم في الآثار غير الملحوظة الثابتة.

أولاً: نموذج القياس

يُصاغ النموذج القياسي الأساسي على النحو الآتي:

$$POV_{it} = \alpha + \beta_1 IFI_{it} + \beta_2 X_{it} + \mu_i + \lambda_t + \varepsilon_{it}$$

حيث: POV = مؤشر الفقر متعدد الأبعاد أو معامل جيني، IFI = مؤشر الشمول المالي المركب، X = متجه المتغيرات الضابطة، μ_i = الأثر الثابت للدولة، λ_t = الأثر الثابت للزمن، ε_{it} = حد الخطأ العشوائي.

ثانياً: المتغيرات الرئيسية

- المتغير التابع الأول — مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI): يُغطي أبعاد التعليم والصحة ومستوى المعيشة، مصدره $UNDP$.
- المتغير التابع الثاني — معامل جيني: يقيس التفاوت في توزيع الدخل على مقياس (0-100)، مصدره البنك الدولي.
- المتغير المستقل — مؤشر الشمول المالي المركب (IFI): يُبنى عبر PCA من أربعة أبعاد: نسبة الحسابات المصرفية، نسبة الادخار الرسمي، نسبة الاقتراض، ومعدل استخدام الدفع الرقمي.
- المتغيرات الضابطة: نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، مؤشر الحوكمة (WGI)، نسبة التحضر، معدل الالتحاق بالتعليم، كثافة انتشار الإنترنت، مؤشر تطور القطاع المالي.

ثالثاً: أساليب التحليل الإحصائي

17. اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية: LLC, IPS, ADF-Fisher لتحديد درجة التكامل.
18. اختبار هاوسمان للاختبار بين نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية.
19. نماذج GMM لـ Arellano-Bond و Blundell-Bond لمعالجة مشكلة التحيز والمتغيرات الداخلية.
20. اختبار Driscoll-Kraay للتحقق من الأخطاء المعيارية المعدلة للارتباط التسلسلي.
21. تحليل الانحدار الكمي (Quantile Regression) لفحص تباين الأثر عبر مستويات الفقر المختلفة.
22. اختبارات الوساطة والتعديل عبر نهج Hayes (PROCESS Macro) المُعدّل لبيانات اللوحية.
23. تحليل التجمع الجغرافي (Cluster Analysis) لاستكشاف الأنماط الإقليمية في العلاقة المدروسة.

عاشراً: مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الدول النامية المصنفة وفق معايير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والبالغ عددها نحو 130 دولة، والتي تتسم بارتفاع معدلات الفقر ومحدودية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية.

عينة الدراسة

تضم العينة المقصودة 45 دولة ناميةً اختيرت وفق ثلاثة معايير: (أ) توافر بيانات كاملة ومتسلسلة للفترة 2013-2023، (ب) التوزيع الجغرافي المتوازن بين المناطق الأربع، (ج) التباين الكافي في مستويات الشمول المالي لضمان اختلاف إحصائي معنوي. وتتوزع العينة على النحو الآتي:

المنطقة الجغرافية	عدد الدول	أمثلة على الدول
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	18	كينيا، غانا، إثيوبيا، تنزانيا
جنوب آسيا	8	بنغلاديش، الهند، باكستان، نيبال
أمريكا اللاتينية والكاريبي	12	البرازيل، كولومبيا، بوليفيا، البيرو
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	7	مصر، المغرب، تونس، الأردن
الإجمالي	45	—

حادي عشر: أدوات الدراسة وأساليب التحليل

أولاً: مصادر البيانات

تعتمد الدراسة على البيانات الثانوية المستخرجة من قواعد البيانات الدولية الآتية:

- قاعدة **Global Findex (البنك الدولي)**: تُوفر مؤشرات الشمول المالي على مستوى الأسرة المعيشية كل 3 سنوات (2014، 2017، 2021)، وتُغطي 140 دولةً بعينة مقدارها 150 ألف شخص.
- قواعد **World Development Indicators (WDI)**: تُوفر البيانات الاقتصادية الكلية السنوية المتعلقة بالنمو والتضخم والتحضر وانتشار الإنترنت.
- تقارير **UNDP السنوية**: تُوفر مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) ومكوناته الفرعية لكل دولة من الدول النامية.
- قاعدة بيانات **الحكومة العالمية (WGI)**: تُوفر ستة مؤشرات للحكومة تشمل: سيادة القانون، والرقابة والمحاسبة، وجودة التنظيم، وفعالية الحكومة.
- قاعدة **IMF Financial Access Survey**: تُوفر بيانات البنية التحتية المالية كعدد الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 بالغ.

ثانياً: بناء مؤشر الشمول المالي المركب

يُبنى المؤشر المركب للشمول المالي (IFI) باستخدام أسلوب تحليل المكونات الرئيسية (PCA) الذي يُحدد الأوزان الملائمة لكل بُعد استناداً إلى تباينه النسبي. ويشمل المؤشر الأبعاد الأربعة الآتية:

24. بُعد الوصول: نسبة البالغين الذين يمتلكون حساباً مصرفياً، وعدد الفروع المصرفية لكل 100,000 بالغ.

25. بُعد الاستخدام: نسبة البالغين الذين ادخروا في مؤسسة رسمية، ونسبة الذين اقترضوا من مؤسسة رسمية.

26. بُعد الجودة: مؤشر رضا العملاء عن الخدمات المالية، ونسبة القروض المتعثرة.

27. بُعد التقنية المالية: نسبة الدفعات الرقمية، ونسبة المحافظ الإلكترونية، ومستوى انتشار الخدمات المصرفية عبر الهاتف.

ثالثاً: برامج التحليل الإحصائي

- برنامج **Stata 17** لتقدير نماذج البيانات اللوحية واختبارات الاستقرار والسببية.
- برنامج **R (حزمة plm)** للتحقق من نتائج النماذج واختبار متانتها.

- برنامج SPSS 26 لإجراء تحليل المكونات الرئيسية وبناء المؤشر المركب.

ثاني عشر: حدود الدراسة

(أ) الحد الموضوعي

تقتصر الدراسة على تحليل أثر الشمول المالي — بأبعاده الأربعة: الوصول، والاستخدام، والجودة، والتقنية المالية — على مؤشرات الفقر (MPI) وعدم المساواة (معامل جيني)، مع دراسة الدور الوسيط والمُعَدِّل لمتغيرات التعليم المالي والحوكمة والبنية الرقمية. ولا تتناول الدراسة تفاصيل السياسات النقدية والمالية العامة بوصفها متغيرات مستقلة رئيسية.

(ب) الحد المكاني

تشمل الدراسة 45 دولة نامية موزعة على أربع مناطق جغرافية كما هو موضح في قسم مجتمع وعينة الدراسة، ولا تشمل الدول المتقدمة أو الدول في مرحلة انتقالية.

(ج) الحد الزمني

تمتد الفترة الزمنية من 2013 إلى 2023، وهي الفترة التي تتوافر فيها بيانات Global Findex بصورة منتظمة ومتسقة (دورات 2014 و 2017 و 2021)، فضلاً عن توافر بيانات MPI لنفس الدول والفترة.

(د) الحد المنهجي

تعتمد الدراسة على البيانات الثانوية الدولية؛ مما يعني أن جودة نتائجها مرتبطة بمصادقية هذه البيانات وآليات جمعها. كما أن استخدام البيانات التجميعية على مستوى الدولة قد لا يعكس التباين داخل الدولة الواحدة بين المناطق الحضرية والريفية.

ثالث عشر: الإطار الزمني للبحث

يُخطط لإنجاز البحث خلال ثلاثة فصول دراسية وفق الجدول الزمني الآتي:

المرحلة	المهام الرئيسية	الإطار الزمني
الأولى	مراجعة الأدبيات وتطوير الإطار النظري وبناء مؤشر الشمول المالي	الأسابيع 1-6
الثانية	جمع البيانات وتنظيفها وتحليل استقراريتها وبناء النماذج القياسية	الأسابيع 7-14
الثالثة	تقدير النماذج وتفسير النتائج واختبار الفرضيات	الأسابيع 15-20
الرابعة	كتابة التقرير النهائي وصياغة التوصيات والمراجعة والتدقيق	الأسابيع 21-26

الإسهامات المتوقعة للدراسة

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ثلاثة إسهامات رئيسية في الأدبيات المالية والاقتصادية:
28. الإسهام المنهجي: تطوير مؤشر مركب للشمول المالي يستوعب البعد الرقمي والتقني، وتطبيق نماذج قياسية متقدمة لمعالجة مشكلات البيانات اللوحية.
29. الإسهام المعرفي: تقديم تحليل مقارن شامل عبر مناطق جغرافية متعددة يكشف التباين في آليات عمل الشمول المالي في سياقات مختلفة.
30. الإسهام التطبيقي: بناء إطار سياساتي مقترح يُعين صانعي القرار وشركات التقنية المالية على توجيه استثماراتهم وبرامجهم نحو الفئات الأكثر هشاشة وتحقيق أقصى أثر تنموي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- القحطاني، محمد سعد. (2021). الشمول المالي وأثره على عدم المساواة في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة قياسية باستخدام البيانات اللوحية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 29(2)، 45-78.
- العمري، فهد عبدالله. (2020). التمويل الأصغر والحد من الفقر في الدول العربية: دراسة تحليلية مقارنة. المجلة العربية للاقتصاد، 15(1)، 112-139.
- الزهراني، أمل، والشمري، خالد. (2022). الخدمات المالية الرقمية وأثرها على التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول النامية: شواهد من المنطقة العربية. مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، 8(3)، 200-230.
- الغامدي، سعد ناصر. (2023). التقنية المالية وأثرها على الشمول المالي: دراسة تطبيقية على دول الخليج العربي. مجلة الإدارة المالية والمحاسبة، 11(1)، 55-89.
- بكر، هشام إبراهيم. (2021). محددات الشمول المالي في الدول النامية: دليل تجريبي من أفريقيا وآسيا. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 7(2)، 134-168.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Arellano, M., & Bond, S. (1991). Some tests of specification for panel data: Monte Carlo evidence and an application to employment equations. *Review of Economic Studies*, 58(2), 277-297.
- Asongu, S. A., & Nwachukwu, J. C. (2020). Finance and inclusive human development: Evidence from Africa. *Financial Innovation*, 6(1), Article 1.
- Blundell, R., & Bond, S. (1998). Initial conditions and moment restrictions in dynamic panel data models. *Journal of Econometrics*, 87(1), 115-143.
- Christensen, C. M. (1997). The innovator's dilemma: When new technologies cause great firms to fail. Harvard Business Review Press.

- Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., & Singer, D. (2022). Financial inclusion and inclusive growth: A review of recent empirical evidence. World Bank Policy Research Working Paper, No. 8040. World Bank Group
- Emara, N., & Said, A. (2021). Financial inclusion and economic growth: The role of governance in selected MENA countries. International Review of Economics & Finance, 75, 34–54
- Gomber, P., Kauffman, R. J., Parker, C., & Weber, B. W. (2018). On the fintech revolution: Interpreting the forces of innovation, disruption, and transformation in financial services. Journal of Management Information Systems, 35(1), 220–265
- Morgan, P. J., & Pontines, V. (2018). Financial stability and financial inclusion: The case of SME lending. The Singapore Economic Review, 63(1), 111–136
- Neaime, S., & Gaysset, I. (2018). Financial inclusion and stability in MENA: Evidence from poverty and inequality. Finance Research Letters, 24, 230–237
- Park, C.-Y., & Mahul, O. (2021). Financial inclusion and poverty reduction: Evidence from 55 developing countries. Asian Development Review, 38(1), 78–105
- Sarma, M. (2020). Index of financial inclusion: A measure of financial sector inclusiveness. Berlin Working Papers on Money, Finance, Trade and Development, No. 07
- Suri, T., & Jack, W. (2016). The long-run poverty and gender impacts of mobile money. Science, 354(6317), 1288–1292
- UNDP. (2023). Global multidimensional poverty index 2023: Unstacking global poverty. United Nations Development Programme
- World Bank. (2022). The global Findex database 2021: Financial inclusion, digital payments, and resilience in the age of COVID-19. World Bank Group
- Zins, A., & Weill, L. (2016). The determinants of financial inclusion in Africa. Review of Development Finance, 6(1), 46–57

إعداد: أ.د. فايز علي جراد